



**الحجاب**  
الفريضة التي اكتشف الكثيرون أنها كانت غائبة

13ص

**الاقتصاد الموازي:**  
عملتان بين صنعاء وعدن في دولة واحدة

11ص

**إسرائيل كالسعودية**  
تستعد لمناكفات إدارة بايدن

7.3.2ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأربعاء 25/11/2020

10 ربيع الثاني 1442

السنة 43 العدد 11892

Wednesday 25/11/2020

43rd Year, Issue 11892



**العرب**

## لوبي الخارجية في عهد أوباما يهيمن على إدارة بايدن

واشنطن - كشفت التقييمات التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن سيطرة العناصر التي عملت في وزارة الخارجية خلال فترة الرئيس الأسبق باراك أوباما، وشكلت هذه الوزارة لوبيًا استمر نفوذه في عهد الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب وسعى إلى عرقلة التوجهات الخاصة بالشرق الأوسط، وخاصة ملفات إيران وقطر والسعودية، وهو ما يثير في المنطقة مخاوف من مراجعة جذرية للسياسات الأمريكية في عهد ترامب والتي عملت على بناء التوازن بين إيران ومحيطها الخليجي.

وقوع اختيار بايدن على اثنين من كبار مسؤولي الأمن القومي هما أنتوني بلينكن لتولي وزارة الخارجية وجيك سوليفان ليكون مستشارًا للأمن القومي. ويعتبر بلينكن أحد المقربين من بايدن على مدى أكثر من عشرين عامًا، حيث عمل مساعدًا له في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، كما شغل منصب مستشار الأمن القومي لبائدين قبل أن يصبح النائب الرئيسي لمستشار الأمن القومي لأوباما ثم نائب وزير الخارجية من 2015 إلى 2017.

وساعد بلينكن على تطوير الاستجابة الأمريكية لما بات يعرف بالربيع العربي، والإضطرابات التي شهدتها دول مثل تونس ومصر وليبيا وسوريا، والتي أوصلت الإخوان إلى الحكم في بعض البلدان، وفتحت الباب أمام موجة إرهابية واسعة، وهو ما قد يثير تحفظات لدى دول عربية وإسلامية بشأن فتح إدارة بايدن قنوات تواصل مع الإخوان كورقة ضغط في الوقت الذي يقابل فيه الشرق الأوسط وأوروبا جماعات الإسلام السياسي بحزم أكبر.

وعارض بلينكن مساعي السعودية لإنشاء "ناتو عربي" إذا كان موجهاً ضد إيران، معتبراً أن "حلف ناتو عربي يعني بالنسبة إلينا جبهة موحدة ضد تنظيم داعش" إلا أن السعودية تراه جبهة ضد إيران وسيحبونها إلى الانقسام السني الشيعي.

كما بدأ الوزير الجديد معارضا للتقارب بين إدارة ترامب والرياض، ولـ"إبداء الدعم غير المشروط للمملكة"، معتبراً أن ذلك شجع السعوديين على قطع



واقع إيراني لا يستطيع بلينكن التنكر له

8ص

## الغنوشي يحتمي بمبادرات الحوار لتلافي العزلة

تحالف حركة النهضة وقلب تونس على وشك الانهيار

الجمعي قاسمي



هل يطوي قلب تونس صفحة النهضة؟

من الأزمة ومعالجة المشكلات الحقيقية التي يواجهها اقتصاد البلاد". واعتبر مراقبون تصريحات الناطق الرسمي باسم حزب تونس ملتزمة ظاهرياً، وتشبه التنصل الفعلي من أي تبعات للحزب الثلاثي، والتمهيد لتوازنات مغايرة لما هو سائد حالياً، قد تفتح أبواباً جديدة لرسم معادلات إضافية.

وأعرب الناشط السياسي التونسي عبد الحميد بن مصباح عن اعتقاده بأن مصير التحالف البرلماني الحكومي بين الترويكا الجديدة معرض للفكك خاصة في ظل الإشعارات التي ما فتئ حزب قلب تونس يوجهها إلى حليفه وخاصة حركة النهضة.

وقال بن مصباح لـ"العرب" إن "حزب قلب تونس يرى أن له فضلاً على حركة النهضة لأنه كان وراء نجاتها من رئاسة البرلمان، وهي بذلك تبقى مدينة له سياسياً، وبالتالي من حقه أن يطالبها برد الجميل، ذلك أن حركة النهضة والحملات التي قادها الذي عرفت به وهو السير المنفرد دون التفات إلى استحقاقات الحلفاء".

عن قلب تونس أمام الدعوات لاستبعادها من الحصار الوطني الذي ترنو بعض القوى إلى عقده. وقالت إن الغنوشي صممت أمام تلك الدعوات التي ترددها صداها خلال اللقاءات التي أجراها الرئيس قيس سعيد مع الغنوشي ونور الدين الطوبوي الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل في إطار مناقشة مبادرة عقد حوار وطني ليحسب الأزمة الراهنة التي تعيشها البلاد.

وترددت خلال تلك اللقاءات بعض الآراء الراضية لمشاركة حزب قلب تونس في الائتلاف الكرامة في الحوار الوطني المزمع عقده، دون أن يرد عليها الغنوشي الذي كان مفترضاً أن يدافع عن شريكه في الائتلاف الثلاثي، الأمر الذي أثار غضب حزب قلب تونس الذي رأى في ذلك مقدمة للتضحية به.

ويبدو أن غضب حزب قلب تونس وصل إلى حركة النهضة التي حاولت الانتعاف عليه من خلال بيان مجلس الشورى الذي دعت فيه إلى عقد حوار اقتصادي واجتماعي "لا يستغني أحداً، وتكون نتائجه رافعة أساسية للخروج

في الإعلان خلال هذه التصريحات عن انتهاء التحالف الثلاثي بين حزبه والنهضة وائتلاف الكرامة. وقال جبنون في تصريحات تزامنت مع تتالي مبادرات الإنتقاد، والدعوات المتلاحقة إلى عقد مؤتمر وطني للحوار، إنه "لا يمكن الحديث الآن عن ترويكا ولا رباعية ولا خماسية"، وذلك رداً على سؤال حول ما إذا كان التحالف بين حزب قلب تونس والنهضة وائتلاف الكرامة قد بدأ يتفكك.

وشكل التحالف الثلاثي بين حركة النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة حزماً برلمانياً مكن حكومة هشام المشيشي من نيل ثقة البرلمان بأغلبية 134 صوتاً من أصل 217، ليتحول بعد ذلك إلى تحالف سياسي لم يتردد المشيشي في وصفه بـ"الوسادة السياسية" لحكومته.

وكشفت مصادر سياسية لـ"العرب"، أن هذا التبدل الحاد في مواقف حزب قلب تونس جاء في أعقاب تأكيد من استمرار حركة النهضة في سياسة المراوغة التي برزت خلال الأيام القليلة الماضية عندما لم يتحرك رئيسها للدفاع

عن تونس - غيرت حركة النهضة بشكل مفاجئ موقفها الداعم لحكومة هشام المشيشي، ووجدت في مبادرات الحوار -خصوصاً في ما اقترحه الاتحاد العام التونسي للشغل- فرصة لإعادة خلط الأوراق.

ووعد رئيس الحركة راشد الغنوشي في مبادرة الحوار فرصة لتلافي عزلة ظهرت أكثر وضوحاً في انحياز أغلب الأحزاب والمنظمات إلى موقف الرئيس قيس سعيد في الخلاف بينه وبين رئيس البرلمان، فضلاً عن عزلة داخلية للغنوشي ناجمة عن انتفاضة العشرات من القيادات ضد بقائه على رأس الحركة الإسلامية.

وقالت أوساط مقربة من حركة النهضة إن الغنوشي يسعى للتبرؤ من تحالفه الحكومي مع حزب قلب تونس ومن ثمة رفع الغطاء عن حكومة المشيشي خوفاً من دفع فاتورة الغضب الشعبي الأخذ في الاتساع داخل المحافظات المهمشة والفقرية، وهو الأمر نفسه الذي دفع قلب تونس، الذي يرأسه نبيل القروي، إلى التفكير في فك التحالف مبكراً، وسقط ترجيحات بقرب انهيار التحالف بينهما.

وتؤشر حالة الارتباك التي يمر بها هذا التحالف الحكومي الذي يُشارك فيه أيضاً ائتلاف الكرامة المنير للجلد، على أن العلاقة بين أطرافه وصلت إلى حد من التناحر بات يحيط به من كل الجوانب، بما يؤكد دخوله في موت سريري.

وتعسق تصريحات الصادق جبنون، الناطق الرسمي باسم قلب تونس، هذا التحول في المواقف الذي يسعى إلى محاولة تبديد الانتباسات التي أبتقت العلاقة بين حركة النهضة وقلب تونس في دائرة الضبابية، حيث لم يتردد



الصادق جبنون  
لا يمكن الحديث الآن عن ترويكا ولا رباعية ولا خماسية

عبد الحميد بن مصباح  
النهضة تسير منفردة دون التفات إلى استحقاقات الحلفاء

## تسليم أنصار غولن يظهر حجم التنسيق الاستخباري بين تركيا والجزائر

مخاوف لدى الجالية التركية في الجزائر من توسع عمليات الترحيل القسري

عن بلاده لأكثر من شهر بغية العلاج من إصابة وباء كورونا، حسب ما هو متداول لدى مؤسسة الرئاسة، يطرح تساؤلات حول مدى شرعية القرار، ومدى المسؤولية السياسية والأخلاقية للسلطات، باعتبار أن رئيس الجمهورية هو القاضي الأول في البلاد.

وفي اتصال لـ"العرب" مع المحامي والحقوقى طارق مزاح أوضح أن "التهمة الموجهة للمرحل التركي هي الانتماء إلى منظمة إرهابية مسلحة، وهي مسألة يمكن أن يفصل فيها القضاء ولا يكون للسلطات السياسية العليا دخل فيها، وفق مقتضيات التي تمليها اتفاقية التعاون الأمني والاستخباري مرحلة متقدمة بين البلدين. لكن تزامن قرار التسليم مع غياب الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون

وشركات عاملة منذ عدة سنوات، بعدما أصبحت وجهة مفضلة لديها خاصة في المجال التجاري والاقتصادي، وهو ما خلف حالة ارتباك لافتة لدى المشكوك في وجودهم على لوائح المطلوبين للسلطات بلادهم، بتهمة الانتماء إلى تنظيم غولن.

ورغم أن التعاون بين البلدين ظل مقصراً على النشاط الاقتصادي والاستثماري، حيث باتت تركيا من أكبر شركاء الجزائر، إلا أن قضية تسليم المعارض التركي أمطلت اللثام عن دخول التعاون الأمني والاستخباري مرحلة متقدمة بين البلدين. لكن تزامن قرار التسليم مع غياب الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون

ولو أن المسألة كانت واردة منذ استلامها الضابط قريمط بونويرة من السلطات التركية، وأن المقابل المحتل كان مطروحا لدى هؤلاء".

ونقل مصدر "العرب"، على لسان أحد العناصر المحسوبين على غولن، أن "عائلاتهم وممتلكاتهم تعرضت في تركيا إلى تضييق وانتقام كبير".

وتحوز الجالية التركية في الجزائر على استثمارات



طارق مزاح  
تسليم المعارض التركي يهم القضاء ولا دخل للسلطة السياسية فيه

الذي كان يدير شركة في الجزائر، ولم يستبعدوا أن تطال العملية عناصر أخرى خلال الأسابيع القادمة، خاصة في ظل إصرار نظام الرئيس رجب طيب أردوغان على تتبع عناصر التنظيم بمن فيهم المهاجرون واللاجئون في مختلف العواصم".

ولم تعلن السلطات التركية عن هوية المعارض الذي استلمته من نظيرتها الجزائرية، لكنه يرجح أن يكون شخصية بارزة فيما كان يعرف بـ"خلية الجزائر" لتنظيم غولن.

وأضاف المصدر أن "حالة من الهلع تسود أفراداً من الجالية التركية في الجزائر، وأن الصدمة تخيم عليهم من التحول المفاجئ في الموقف الجزائري،

الامر بـ"المساعد" قريمط بونويرة، الذي شغل منصب السكرتير الشخصي لقائد أركان الجيش السابق، الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، قبل أن يفر إلى تركيا وبحوزته ملفات وصفت بـ"الخطيرة".

وظلل ملف عناصر تنظيم غولن الموجودين في الجزائر محل تجاذب بين السلطات العليا في البلدين، حيث رفضت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تسليمهم لسلطات أنقرة، رغم إصرار الرئيس التركي السابق عبدالله غول، في طلبهم أثناء زيارته المتكررة للجزائر.

وذكر مصدر مطلع على اتصال بالجالية التركية في الجزائر، لـ"العرب"، أن "عناصر محسوبين على تنظيم غولن، تقاسوا بقرار ترحيل المعارض التركي

صابر بلدي

الجزائر - استعادت السلطات التركية من نظيرتها الجزائرية شخصية بارزة من مجموعة فتح الله غولن المعارضة، في خطوة مفاجئة، رغم التردد الذي ميز موقف الطرف الجزائري من مسألة تبادل المطلوبين خلال السنوات الماضية، لاسيما خلال حقبة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وجاء تسليم المعارض التركي معلنا عن فتح صفحة جديدة بين الجزائر وأنقرة في مجال التعاون الأمني والاستخباري الذي تزايد خلال المدة الأخيرة، حيث سبق لتركيا أن سلمت ضابطاً جزائرياً كان مطلوباً لدى سلطات بلاده، ويتعلق